الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة السابعة والأربعون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية
الجلسة ٨
المعقودة يوم الخميس
٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة الثامنة

الرئيس : السيد بيريس - باليون (أوروغواي)

ثم : السيد غيريرو (الفلبين)

المحتويات

مناقشة عامة (تابع)

../..

هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيّلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها الى : Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza .
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في تصويب مستقل لكل لجنة من اللجان على حدة .

Distr. GENERAL
A/C.2/47/SR.8
10 November 1992
ARABIC
ORIGINAL: FRENCH

92-56879 ٣٦٥٧ث(٩٢)

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٣٠

مناقشة عامة (تابع)

١ - السيدة أغريبي - أورليانز (غانا) : أعربت قبل كل شيء عن دعمها الكامل للبيان الذي أدلى به رئيس مجموعة الـ ٧٧ . فقد استُهلت أعمال اللجنة الثانية مع خلفية أزمة اقتصادية عالمية تمس جميع البلدان ، المتقدم النمو منها والنامي على السواء ، مظهرة هكذا الترابط القائم بينها . هذه الأزمة جسيمة إلى درجة سجل معها الانتاج العالمي للفرد انخفاضا يزيد على ٢ في المائة .

٢ - إن معدلات التبادل التجاري للبلدان النامية مستمرة في التدهور ، على الأخص بسبب هبوط أسعار السلع الأساسية المترافق مع ارتفاع فادح في أثمان السلع والخدمات الضرورية لتنميتها . وفضلا عن ذلك ، فإن خدمة الديون هي في حالة باتت معها البلدان النامية مصدّرا صافيا لرؤوس الأموال إلى الدول الصناعية .

٣ - واستنادا إلى "دراسة الحالة الاقتصادية في العالم ، ١٩٩٢" ، يخشى أن تدوم الأزمة في غياب تدابير أساسية للتكيف . ومثلما أشار مؤخرا مدير صندوق النقد الدولي والأمين العام في تقريره عن أعمال المنظمة ، فإن إجراء تغييرات هيكلية في المناخ الاقتصادي العام هو أمر جوهري من أجل إكمال الجهود التي تبذلها البلدان النامية لتطبيق برامجها الانمائية .

٤ - وحسبما ورد أيضا في "دراسة الحالة الاقتصادية في العالم ، ١٩٩٢" ، فإنه في عام ١٩٩١ ، ازدادت صادرات البلدان النامية بحوالي ١٠ في المائة من حيث الحجم ، ولكن بنسبة ٥ في المائة فقط من حيث القيمة ، لأن متوسط أسعار الصادرات قد انخفض . وبناء على تقرير برنامج الأمم المتحدة الانمائي ارتفع دين البلدان النامية الخارجي من حوالي ٦٥٠ بليون دولار في عام ١٩٨٠ إلى ٢٥٠ ١ بليون دولار في عام ١٩٩٠ .

٥ - وحالة افريقيا الاقتصادية مقلقة للغاية . وقد خلصت الجمعية العامة في دورتها السادسة والأربعين (القرار ١٥١/٤٦) ، بعد تقييم تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا ، إلى أن الأهداف المحددة في مجال الانعاش الاقتصادي والتنمية المستدامة لم تتحقق . وأعلن الأمين العام ، في تقريره عن أعمال المنظمة ، أن معظم الأفارقة هم أكثر فقرا اليوم مما كانوا عليه عندما حصلت بلدانهم على الاستقلال قرابة نهاية الخمسينات وخلال العقد التالي لها .

(السيدة أغريبي - أورليانز ، غانا)

وافريقيا هي المنطقة الوحيدة التي يخشى فيها أن يزداد عدد السكان العائشين في الفقر من الآن وحتى عام ٢٠٠٠ . وهي أيضا المنطقة الوحيدة في العالم التي يعادل دينها الإجمالي أو يفوق الإنتاج الاقتصادي . وقد زاد هذه الحالة سوءا الجفاف الذي يجتاح الجنوب الافريقي . وهذا بالرغم من تدابير إعادة التشكيل الاقتصادية التي ينتهجها العديد من البلدان الافريقية ، ومن بينها غانا ، والتي تستجر تكاليف اجتماعية عالية جدا .

٦ - ألا ينبغي للأمم المتحدة ، في هذه الظروف ، أن تغتنم الفرصة التي لا تثمن والتي أتاحها لها انتهاء الحرب الباردة ، فتفي بالتزامها ، عملا بالميثاق ، ب "دفع الرقي الاجتماعي قدما ، ورفع مستوى الحياة في جو من الحرية أفسح" ، وتلعب دورا أساسيا في التعاون الاقتصادي الدولي ؟

٧ - إن التكيف الهيكلي أمر أساسي ، ولكنه سيكون عقيما إذا لم يترافق بتدابير حقيقية لتخفيف الدين ، وبزيادة تدفقات الموارد المالية وبأسعار للسلع الأساسية تكون أكثر إنصافا في إطار نظام تجاري دولي أكثر توازنا . وفي هذا الصدد ، يصبح ملحاحا أكثر فأكثر نجاح مفاوضات أوروغواي التجارية المتعددة الأطراف في أقرب وقت ممكن .

٨ - إن برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات ، الذي اعتمدته الجمعية العامة في دورتها الأخيرة (القرار ١٥١/٤٦ ، المرفق) يشكل إطار عمل فريدا ينبغي أن يتيح للحكومات ولهيئات الأمم المتحدة أن تلعب دورا مبنيا على تقسيم المسؤوليات والمشاركة . ويجدد المجتمع الدولي التزامه بدعم افريقيا في جهودها التي تبذلها بإرادة راسخة بغية تحقيق تنمية مستمرة ومستدامة . إن ما يزيد على ٣٠ بلدا ، في افريقيا ، شرعت بالفعل في اتباع سياسات للتحول الهيكلي ، كما أن عملية جعل عملية التنمية ديمقراطية تتواصل بحزم . وينبغي للمجتمع الدولي من جهته ، أن يفي بالتزاماته التي ارتبط بها بموجب هذا البرنامج الجديد ، كما أنه ينبغي للأمم المتحدة ، التي يجب أن تلعب دورا أساسيا في تنفيذ البرنامج ، أن تضع برامج عمل محددة تكون متلائمة معه وتضمن متابعته وتقييمه . بيد أن من المخيب للآمال للغاية أن لا تكون المنظمة قد بدأت بعد رسميا تنفيذ هذا البرنامج الدولي الجديد بعد مرور ما يقارب السنة على اعتماده .

(السيدة أغريبي - أورليانز ، غانا)

٩ - صحيح أن منظومة الأمم المتحدة وضعت خطة عمل ، تطبق على مستوى المنظومة ، من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا (E/AC.51/1992/5) . وسيكون مستحسنا تضمين خطة العمل آلية تسمح لأجهزة المنظومة ومؤسساتها وهيئاتها بأن تقيم برامجها وأنشطتها في إطار الخطة ، مما سيساعد منظومة الأمم المتحدة على التكيف مع مستلزمات البرنامج الجديد بشكل أكثر مرونة وديناميه .

١٠ - وقد اختتمت الدورة الثامنة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية باعتماد "عهد كرتاخينا" ، الذي يأخذ بالاعتبار بصورة خاصة حاجات البلدان النامية . ويؤمل تطبيق التوصيات الهادفة إلى تصحيح أشد الانحرافات في الأسواق العالمية للسلع الأساسية وإلى تحسين القدرة التكنولوجية للبلدان النامية .

١١ - وفيما يتعلق بمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ، فإنه شكل حدثا تاريخيا من الملح ضمان متابعته بروح التعاون الجديدة التي تكونت . وسيكون أمرا أساسيا العمل في الدورة الحالية على إنشاء اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتنمية المستدامة التي لا غنى عن إنشائها لتطبيق برنامج عمل القرن ٢١ .

١٢ - كما أنه يؤمل أن يطبع روح التعاون الجديد هذه الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لاتجاهات الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة . وينبغي أن ينطلق هذا الاستعراض صوب اعتماد نهج برنامجي يهدف إلى دمج برامج ومشاريع منظومة الأمم المتحدة في خطط التنمية الوطنية .

١٣ - إن الوفد الفاني مقتنع بأن الأمم المتحدة ما زالت المحفل الأصلح لمعالجة المشكلات الاقتصادية والبيئية ومواجهة التحديات التي تهدد السلم والأمن الدوليين .

١٤ - السيد ولد الغوث (موريتانيا) : تكلم باسم البلدان الأعضاء في اتحاد المغرب العربي فأعلن تأييده الكامل للبيان الذي أدلى به ممثل باكستان باسم مجموعة الـ ٧٧ . وترى اللجنة الثانية مهمتها ، هذه السنة ، مسهلة بمناقشات وقرارات مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية والدورة الثامنة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومناقشات المجلس الاقتصادي والاجتماعي الرفيعة المستوى . وفضلا عن

(السيد ولد الفوث ، موريتانيا)

ذلك ، فإن اللجنة الثانية تنعقد في الوقت الذي يتميز فيه الاقتصاد الدولي بهبوط في الانتاج العالمي ، وتفاقم لا مثيل له في البطالة ، وتدهور في معدلات التبادل التجاري ، وعدم الاستقرار النقدي .

١٥ - إن هذه الحالة مقلقة إلى حد لا يمكن معه للمجتمع الدولي ، بكل تأكيد ، أن يسلم نفسه تماما لقوى السوق . والواقع أن إجراءات التكيف الاقتصادي الهيكلي الصعبة ، لا بل المؤلمة ، المكرهة الدول النامية عليها ، لن تسمح لها بإنعاش اقتصادها إلا إذا كان المناخ الاقتصادي الدولي ملائما لها . ولذلك فمن المحتم أن يكون النمو مستمرا وليس تضخميا في البلدان الصناعية الكبرى . والواقع أن النمو البطيء عامة في البلدان الصناعية يبسط ظلا على الاحتمالات الاقتصادية للبلدان النامية . ويزيد هذه الحالة تفاقما الاتجاهات نحو الكساد والوهن البادي للروابط الاقتصادية التقليدية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية .

١٦ - ولا يبدو هذا الوهن أكثر جلاء في أي مكان منه في قطاع السلع الاساسية . وقد استمرت الاسعار في الواقع في الهبوط وتعززت التدابير الحمائية ، وهو أمر مقلق بالدرجة الاولى للبلدان النامية الاكثر اعتمادا على صادرات السلع الاساسية أو الاكثر رزوحا تحت الدين . ويؤمل أن تنجح في أقصر سرعة ممكنة مفاوضات أوروغواي المتعددة الاطراف الهادفة إلى إنشاء نظام تجاري منفتح ومتعدد الاطراف .

١٧ - إن نتيجة عملية التكيف في البلدان النامية تتوقف في الواقع بدرجة كبيرة على الوصول إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو . وبهذا الصدد ، فإن اتحاد المغرب العربي مقتنع بضرورة تمتين روابطه مع المجموعة الاوروبية . وهذا يدخل في المصلحة المشتركة للكيانين وفي استقرار منطقة البحر المتوسط .

١٨ - وفيما يتعلق بأزمة الديون الخارجية ، فإن الاستراتيجيات المتبعة لحل هذه المشكلة يجب استعراضها وتكييفها مع الاحتياجات : فإعادة جدولة الديون من سنة إلى سنة ، بالاقتران بتدابير التكيف ، بإمكانها أن تحسن الحالة المالية في الوقت الحاضر ، دون تخفيف العبء العام على المدى الطويل مع ذلك ؛ والواقع أن عبء الديون الافريقية لا يتوقف عن الازدياد ويبلغ في الوقت الحاضر أكثر من ٢٣٦,٧ بليون دولار . وتزداد هذه الحالة سوءا بأسعار الفائدة الحقيقية العالية ، وإحجام المصارف

(السيد ولد الغوث ، موريتانيا)

التجارية عن الموافقة على قروض جديدة ، وركود المساعدة الانمائية الرسمية . إن البيانات التي أدلى بها وزراء بلدان المغرب في الجلسات العامة تشهد على الالام التي يكابدها مئات الملايين من الاشخاص في البلدان الافريقية . ويجب إعطاء مزيد من الاهتمام للحالة الخطرة في هذه البلدان ، إذ أن هذا الركود الاقتصادي وهذه البطالة المستمرة وهذا البؤس الاجتماعي تهدد بالإفضاء إلى عدم الاستقرار السياسي .

١٩ - ولمكافحة جذور مشكلة الاستدانة ، يجب قبل كل شيء مداواة حالة المؤسسات المالية بأن توفر لها موارد على مستوى الاهداف ، وبخاصة في أثناء التغذية العاشرة لموارد المؤسسة الانمائية الدولية . وفي الوقت نفسه ، من الضروري لجميع الاطراف بذل الجهود المركزة لزيادة الحجم الشامل للمساعدة الانمائية الرسمية وتعزيز فعاليتها إذا أردنا أن تتابع البلدان النامية سياستها التكيفية قدما . والواقع أنه في الوقت الذي تنتقل فيه البلدان الاقل تقدما وسواها من البلدان الافريقية من الحالة الشديدة الخطورة إلى مرحلة الإصلاح الاقتصادي ، فإن الدعم الخارجي يبقى ضروريا لها .

٢٠ - وفيما يتعلق بالازمة الناشئة عن الجفاف الذي يجتاح مناطق شاسعة من القارة الافريقية ، فإنها لم تنته بعد وستظل المساعدة الطارئة ، في حالات عدة ، ضرورية في عام ١٩٩٣ . وفي هذا الصدد سيكون مفيدا للغاية وضع توصيات قمة ريو ووضع التنفيذ ، وبنوع خاص إقامة آلية حكومية دولية لصياغة اتفاقية دولية لمكافحة التصحر . أما فيما يتعلق بإنشاء لجنة رفيعة المستوى معنية بالتنمية المستدامة ، فإنها يمكن أن تشكل الإطار الملائم لمشاركة عالمية جديدة . ويجب التفكير أيضا بالوسائل الاكثر فعالية لضمان تطبيق متكامل لمجموع القرارات التي يتضمنها برنامج عمل القرن ٢١ . ويحسن ، في هذا المجال ، تحية توقيع الاتفاق الاطاري للامم المتحدة بشان التغيرات المناخية والاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي من عدد مدهش من رؤساء الدول والحكومات .

٢١ - ومن البديهي أن المستقبل يتوقف بشكل كبير على مدى التعاون الاقتصادي الدولي بين بلدان جميع المناطق . وستستمر الدول الاعضاء في اتحاد المغرب العربي في لعب دورها في هذه العملية . إن تعزيز التكامل الاقتصادي وحفظ استقرار هذا الاتحاد لا غنى عنهما لتحقيق الاهداف العامة للامم المتحدة .

٢٢ - السيد تورك (سلوفينيا) : قال إنه يلاحظ أن كثيرا من الدول الجديدة الأعضاء تساهم في أعمال الجمعية العامة للمرة الأولى بسبب ما أسفرت عنه عملية الديمقراطية التي وضعت حدا لانقسامات الحرب الباردة . ولذلك من اللازم أن يبادر المجتمع الدولي إلى تيسير اندماج هذه الدول في الاقتصاد العالمي ، على أساس مبدأ مساواة الدول في السيادة . ومن الضروري في الواقع تقديم الدعم للإصلاحات الاقتصادية الجارية حاليا في هذه البلدان التي تمر بفترة انتقالية لأن الاقتصاد العالمي بأسره سوف يستفيد من هذه العملية .

٢٣ - وأوضح أن سلوفينيا ، التي كانت الجمهورية الأكثر تقدما في يوغوسلافيا الاتحادية السابقة ، أصبحت الضحية الأولى لتدخل القوات اليوغوسلافية . ورغم أنها كانت الأقل معاناة بصورة واضحة من الأزمة اليوغوسلافية مقارنة بالجمهوريات الأخرى ، فقد تكبدت كثيرا من الأضرار الاقتصادية حتى انخفض ناتجها المحلي الاجمالي إلى قرابة ١٥ في المائة . بيد أن الاقتصاد السلوفاني ، الموجه بصورة تقليدية نحو التصدير ، وبصفة رئيسية باتجاه الأسواق الغربية ، هو في سبيله إلى استرداد انتعاشه بعد أن حققت سلوفينيا فعلا في الوقت الحاضر فائضا في ميزان مدفوعاتها . وأصدرت عملة جديدة في عام ١٩٩١ وتعلق الحكومة الآن أهمية كبيرة على وقف التضخم الذي بلغ ٢١ في المائة شهريا . واضطلعت الحكومة بعمليات إعادة تشكيل بنيتها الأساسية وتحويل الاقتصاد السلوفيني إلى القطاع الخاص ، وكذلك عملت على تحرير الجزء الأكبر من تجارتها الخارجية وهي تشجع الاستثمارات الأجنبية حتى أن المصارف والشركات الأجنبية بدأت تستقر في سلوفينيا .

٢٤ - والجدير بالملاحظة أن ثلثي المنتجات المصدرة يتم توجيهها إلى البلدان الأعضاء في الجماعة الأوروبية . وتتفاوض سلوفينيا حاليا بشأن إبرام اتفاق تجاري واتفاق تعاون مع الجماعة الأوروبية وهي تود الانضمام إلى هذه الجماعة لأسباب تاريخية واقتصادية أيضا .

٢٥ - وتتطلع سلوفينيا في الوقت ذاته إلى تعزيز تعاونها الحالي مع البلدان النامية .

٢٦ - أما فيما يتصل بالحالة السياسية في سلوفينيا فقال إنها مستقرة ولكن ، إذا تمت إزالة العواقب الاقتصادية للتدخل العسكري للجيش اليوغوسلافي بصورة تدريجية في يوغوسلافيا ، فإن تدفق اللاجئين يمثل عبئا ثقيلا . ومن ناحية أخرى ، قال إنه لابد من

(السيد تورك ، سلوفينيا)

الإشارة إلى أن الحالة الاقتصادية في البوسنة والهرسك وفي كرواتيا ، التي تجتاحها الحرب ، تتطلب من المجتمع الدولي أن يقدم لها مساعدة كبيرة . وهذا ينطبق أيضا على الوضع في مكدونيا التي لم تصبح حتى الآن عضوا في الامم المتحدة والتي وإن لم تؤثر عليها الحرب تاثيرا بصورة مباشرة ، فإنها تعاني من المواقب الاقتصادية التي خلفتها الحرب في أجزاء أخرى من يوغوسلافيا السابقة . وبدون تحقيق التضامن الدولي ، لن تتوفر لهذه البلدان الموارد الكافية لضمان النهوض باقتصاداتها وتنميتها على وتيرة تتمشى مع التكامل الاقتصادي العالمي .

٣٧ - واستطرد قائلا إن أهمية الانشطة التنفيذية من أجل التنمية قد تم التشديد عليها من قبل العديد من المتحدثين ، كما أن الدعم الواسع المكرس لإصلاح عملية تمويل هذه الانشطة واستمرارها سوف يسهم دونما ريب في اعتماد مقررات هامة وربما يتحقق ذلك منذ الدورة الجارية . وقال إن التاكيد على الانشطة الميدانية له مبرراته رغم وجود مشاكل تتعلق بتنسيق هذه الانشطة . وأضاف أيضا أن سلوفينيا تؤيد مبدأ الطابع العالمي والحيادي المطبق في المساعدات التي تقدمها الامم المتحدة كما تؤيد عنصر التحررية في الانشطة التنفيذية .

٣٨ - وانتقل المتحدث إلى موضوع التنمية فقال إن سلوفينيا تؤيد بقوة الدور البارز الذي يضطلع به برنامج الامم المتحدة الانمائي وهي تود بصورة جازمة متابعة وتعزيز التعاون مع برنامج الامم المتحدة الانمائي . وترى سلوفينيا أنه تحقيقا لهذه الغاية ، ينبغي إبرام اتفاق تعاون بين برنامج الامم المتحدة الانمائي وسلوفينيا في أقرب فرصة ممكنة ، إذ أن الاتفاقات التي وقعت بين برنامج الامم المتحدة الانمائي والدول الجديدة يتيح المجال لإدماج هذه البلدان في مشاريع البرنامج ومتابعة المشاريع الجارية دون توقف .

٣٩ - واستطرد قائلا إنه من الجدير الإشارة إلى أن الترتيبات المؤسسية الدولية أثناء فترة الحرب الباردة لم تسمح قط بتعزيز التعاون والتكامل في المجال الاقتصادي . ودون تجاهل مشاكل الاقتصاد العالمي ، ولا سيما تلك التي تتعلق بالبلدان النامية ، تجدر الملاحظة بأن التعاون السياسي يضاعف إمكانيات حل بعض المشاكل الاساسية للاقتصاد العالمي . وفي هذا الإطار تؤيد سلوفينيا أنشطة متابعة مؤتمر ريو بشأن البيئة والتنمية وبهذه الروح أيضا تتطلع سلوفينيا أن تنتهي مفاوضات أوروغواي

(السيد تورك ، ملوفينيا)

إلى نتائج هامة ولا سيما في ميدان تحرير التبادلات التجارية المتعلقة بالمنسوجات ، والمنتجات الزراعية والخدمات وتسهيل وصول منتجات البلدان النامية إلى الأسواق . وقال ، في ختام بيانه إن ملوفينيا تأمل أن تكون عما قريب طرفا في جميع المؤسسات الاقتصادية الدولية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة انطلاقا من قناعتها بالأهمية الحيوية للتعاون الاقتصادي الدولي .

٣٠ - السيد فيريرو (الفلبين) يستأنف مهام الرئاسة .

٣١ - السيدة دي زيل (ترينيداد وتوباغو) : قالت إن ترينيداد وتوباغو تؤيد كل التأييد الإعلان الذي صدر باسم مجموعة الـ ٧٧ والذي استعرضت فيه على نحو مفصل الأزمة التي تمر بها بلدان الجنوب . فمنذ ما يزيد على عشر سنوات في الواقع شهدت أغلبية سكان العالم انخفاضا فاجعا في مستوى معيشتها وتفككا في الأواصر الاجتماعية على نحو عرّض للخطر ليس النظام الديمقراطي فحسب ، بل وكذلك السلم والأمن الدوليين .

٣٢ - وذكرت أن أزمة الدين قد قلصت من قدرة البلدان النامية على تلبية الاحتياجات الأولية للسكان . ومن أجل تسوية هذه المشكلة ، ينبغي إيجاد حلول ابتكارية وشجاعة قابلة للتطبيق على جميع أنواع الديون كما ينبغي أن تواصل الجمعية العامة الاضطلاع بالدور الذي أنيط بها في مجال البحث عن تسوية متضافرة .

٣٣ - وأشارت إلى أن معدلات التبادل التجاري في تردٍ مستمر ، مما يؤدي بدوره إلى إعاقة انتعاش البلدان النامية . كما أن سياسات التكيف الهيكلي التي اتبعتها البلدان النامية قد أسفرت عن نتائج عكسية في الأجل القصير وأعربت عن أملها في أن تجد المؤسسات المنبثقة عن اتفاقات بريتون وودز طرائق جديدة تتيح المجال لوضع تدابير حماية اجتماعية تستهدف منع أي تفاقم للحالة .

٣٤ - وأضافت قائلة إن من المفارقات أنه في الوقت الذي تقدم فيه بلدان الجنوب تضحيات كبيرة لتنويع اقتصاداتها ، تقع بلدان الشمال أمامها حواجز تجارية تعرقل صادراتها من المنتجات الجديدة . وبينما نشهد اعتزاما على إنشاء (كتل ضخمة) اقتصادية ، نرى تعثرا في مفاوضات أوروغواي . فقد تعهدت البلدان الصناعية باتخاذ تدابير لتحرير المبادلات التجارية ووقف الحواجز غير التعريفية ، بيد أن هذه الوعود

(السيدة دي زيل ، ترينيداد وتوباغو)

لم تتحقق . ونرى اليوم الكثير من هذه البلدان تتجه نحو مسارات أخرى لا صلة لها بنهج تعددية العلاقات . ومضت قائلة إن إضفاء الطابع العالمي على الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الغات) ، قد سمح للمنظمة بالوفاء بالتزاماتها على وجه أفضل في موضوع تحرير التجارة العالمية لصالح جميع البلدان . وإن من الاهمية بمكان الآن أن تعمل جميع الاطراف المتعاقدة بصورة عاجلة كل ما يلزم للوصول بهذه المفاوضات إلى نتيجة مثمرة وأن تعمل البلدان المتقدمة النمو على توثيق أواصر التعاون فيما بينها في ميدان الاقتصادات الكبيرة .

٣٥ - وقالت المتحدثة إنه ينبغي ، اليوم تنفيذ المقررات التي توصل إليها المجتمع الدولي أثناء انعقاد مؤتمر ريو . كما ينبغي أن يحظى تنفيذ أنشطة برنامج جدول أعمال القرن ٢١ بالاولوية ، وأن تفي البلدان المتقدمة النمو بالتعهدات التي التزمت بها في هذا الصدد ، أما البلدان النامية ، فيترتب عليها من ناحيتها ، أن تكرس قسطا كبيرا من الموارد لإدماج قضايا البيئة والتنمية في استراتيجياتها الوطنية مع تسهيل عملية التنمية البشرية وحماية الطبقات الاكثر ضعفا من السكان .

٣٦ - وتابعت بيانها قائلة إنه ينبغي أن تنشئ الجمعية العامة في دورتها الحالية اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة . وعليها أيضا أن تشرع في إجراء التحضيرات اللازمة لعقد المؤتمر المعني بالتنمية المستدامة للبلدان الصغيرة الجزرية ، والمؤتمر العالمي المعني بالادارة المتكاملة والتنمية المستدامة للمناطق الساحلية والبحرية وكذلك إجراء المفاوضات المتعلقة بعقد اتفاقية دولية لمكافحة التصحر . وفيما يتصل بهذه النقطة الاخيرة ، قالت إنه لا يسعنا إلا الثناء على المنظمة بسبب عملها الإنساني في مؤازرة البلدان الافريقية التي كانت ضحية الجفاف وأعربت عن أملها في أن يواصل المجتمع الدولي مساعدته لهذه البلدان .

٣٧ - وأوضحت إن الميثاق يلزم المنظمة بالاهتمام ليس فقط بالمسائل السياسية بل كذلك بالاهتمام بالميدانين الاقتصادي والاجتماعي . وينبغي تحقيقا لهذا الغرض إعادة النظر في عملية إعادة بناء الهياكل الاساسية وتحقيق الانعاش بطريقة تتيح لها تسوية المشاكل المعلقة وتعزيز التعاون الدولي على أفضل وجه ممكن لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لجميع البلدان . وينبغي أن تجري عملية إعادة بناء الهياكل الاساسية بروح من مبادئ الميثاق ، ولا سيما مبدأ مساواة الدول الاعضاء المتمتعة

(السيدة دي زيل ، ترينيداد وتوباغو)

بالسيادة وشريطة أن تظل عملية صنع المقررات تتحلى بالطابع الديمقراطي . وأشارت إلى أن استعراض الانشطة التنفيذية الذي يجري كل ثلاث سنوات ، والمتمم لعملية إعادة بناء الهياكل الاساسية ، لابد أن يتم على أساس القرار ٤٤/٢١١ .

٣٨ - واختتمت بيانها قائلة إنه من الاهمية بمكان ، اليوم تحديد معالم مشروع للمستقبل بشأن تحقيق السلم والامن الدوليين . فالعالم يدرك الآن أن السلم لا يعني مجرد حالة اللاحرب وأنه لا يمكن أن يكون مستداما ما لم تتحقق الظروف الاقتصادية والاجتماعية اللازمة لإزالة الاسباب الغامضة للمنازعات . ولم يعد من الممكن قط ، بعد الآن تحقيق مختلف أغراض الميثاق بصورة إفرادية ، وإنما ينبغي توخيها من منظور العمل المترابط .

٣٩ - السيد الخويني (تونس) : قال إن وفده يؤيد تأييدا تاما الإعلان الذي صدر باسم مجموعة الـ ٧٧ التي تنتمي تونس إليها . وأضاف أن التغييرات الكبيرة التي حدثت في الساحة الدولية قد ساعدت على ظهور ترابط حقيقي بين الامم وعلى إضفاء الطابع العالمي على المشاكل وعلى تعزيز الامل ببناء عالم أفضل يحتل فيه الكفاح من أجل القضاء على التخلف صميم اهتمامات المجتمع الدولي . بيد أن هذه البارقة قد تعثرت لسوء الطالع من جراء تدهور الاقتصاد العالمي ولاسيما اقتصادات البلدان النامية . وقد صدرت عدة دراسات توضح أن هذا الاتجاه السلبي سوف يستمر في السنوات القادمة إذا لم يتم اتخاذ تدابير حازمة ، في هذا الصدد ، على الصعيدين الوطني والدولي .

٤٠ - وقال إن النمو مرتبط مباشرة بالمنافسة الدولية وبانفتاح أكثر اتساعا للاسواق . كما انه يتحقق بتوثيق عرى صلات التعاون على صعيد الاقتصادات الكبيرة بغية تلافي استثمار المدخرات العالمية في عدد قليل من البلدان ذات النقد النادر القوي ، وكذلك ، تلافي استمرارية ارتفاع معدلات سعر الفائدة . وأنه يقع على كاهل المجتمع الدولي ولا سيما البلدان الصناعية ضمان توسيع نطاق الاقتصاد العالمي واستقراره بصفة خاصة عن طريق دعم البلدان النامية بتزويدها بالمساعدة التقنية والمالية .

٤١ - ونظرا لأن الدين هو العامل الرئيسي المسؤول عن نضوب التدفقات المالية ، فهو يشكل الشاغل الرئيسي للبلدان النامية . وإن حل مشكلة الدين يتطلب بذل جهود حاسمة من جانب كل الأطراف المعنية . وأعلن أن تونس ترحب بالخيارات الجديدة التي اقترحت

(السيد الخويني ، تونس)

في السنوات الاخيرة ، ولكنها ترى أن التدابير التي تم اقتراحها والنتائج التي تم التوصل إليها هي بعيدة عن تلبية الاحتياجات . إن الحل الدائم لأزمة الدين يتحقق بالضرورة عن طريق اعتماد استراتيجية عالمية ترمي إلى خفض الدين الاصلي وخفض خدمة جميع أنواعه وبالنسبة لكل فئات البلدان المدينة ، وفضلا عن اتخاذ تدابير تهدف إلى تخفيف الدين ، مثل مبادلته بأصول عينية .

٤٢ - وأشار إلى أن توسيع المبادلات الدولية صار بأسلوب غير متكافئ ، كما أن الحمائية وعدم كفاية الموارد الناجمة عن تصدير السلع الاساسية تعرقل نمو البلدان النامية . وأعلن أن تونس تدعو إلى تعزيز المبادلات التجارية في إطار النظام التجاري الدولي الناجم عن المفاوضات المتعددة الاطراف ، وتدعو أيضا إلى اشتراك البلدان النامية في اتخاذ المقررات في هذا الميدان . ومن الاهمية بمكان الانتهاء من مفاوضات أوروغواي بسرعة .

٤٣ - وانتقل بعد ذلك إلى الحالة في افريقيا فقال إن النمو الاقتصادي فيها لم يتجاوز معدل النمو السكاني ، وبناء على ذلك ، لم يحدث أي انحسار ملاحظ لحالة الفقر . وأن تونس ترحب باعتماد برنامج عمل الامم المتحدة الجديد بشأن إنعاش وتنمية افريقيا في التسعينات وتأمل في أن يحظى هذا البرنامج بالدعم من المجتمع الدولي . وهي تعلق أيضا أهمية كبيرة على الدعوة لعقد مؤتمر دولي بشأن تمويل التنمية والذي ينبغي تحديد طرائقه في الدورة الحالية .

٤٤ - ثم تكلم عن المسائل المتصلة بالبيئة والتنمية فقال إنها تحتل مكانا بارزا في الاستراتيجية الانمائية الاقتصادية والاجتماعية لتونس . إذ أنه لا يمكن ، في الواقع ، تحقيق تنمية مستدامة بدون انتهاج سياسة حكيمة في استخدام الموارد . بيد أن هذه المسألة لا يمكن تسويتها إلا على صعيد الكرة الارضية ، وبناء على ذلك ، لابد من أن تظل إحدى الاهتمامات الرئيسية للمجتمع الدولي . وأن من واجب المجتمع الدولي أن يعمل كل ما ينبغي عمله لضمان متابعة تنفيذ المقررات المتخذة في مؤتمر ريو . ويتعين ، أيضا ، على البلدان المتقدمة النمو ، فضلا عن ذلك ، الوفاء بتعهداتها ، ووضع موارد مالية جديدة وإضافية تحت تصرف البلدان النامية وضمان نقل التكنولوجيات بشروط تفضيلية . ويسر تونس أن ترحب في هذا الصدد بالمقرر القاضي بإنشاء اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة وفضلا عن إنشاء لجنة حكومية دولية مكلفة بالتفاوض لوضع نص اتفاقية دولية لمكافحة التصحر .

(السيد الخويني ، تونس)

٤٥ - واختتم السيد خويني بيانه مشيرا إلى أن تونس قد طرحت فعلا جملة آراء واقتراحات بشأن تيسير خلق بيئة اقتصادية عالمية أكثر ملاءمة لعملية التنمية ، وبالتالي ، أكثر صلاحا لخلق ظروف مواتية لتحقيق السلم والأمن للجميع . ويتعين ، وفقا لما قاله الرئيس التونسي ، العمل على عقد "ميثاق تقدم وتنمية" بين البلدان المصنعة والبلدان النامية .

٤٦ - السيد بيرافكين (بيلاروس) : قال إن بيلاروس قد اجتازت خلال السنة المنصرمة ، أسوة بكثير من الدول التي كانت تشكل الاتحاد السوفياتي السابق ، خطوة جديدة في مجال التحول نحو الاقتصاد السوقي في إطار من الاستقلال السياسي والاقتصادي الكامل . وقد شرعت بيلاروس في احتلال مكانها في الساحة الاقتصادية والسياسية بعد أن اعترفت بها أكثر من مائة دولة ، وأنشأت علاقات دبلوماسية مع معظم هذه الدول . وأن عدد الدول التي تقيم معها بيلاروس علاقات اقتصادية وتجارية ذات مصالح متبادلة مستمر في التزايد . هذا وبينما أن بيلاروس تسعى إلى الحفاظ على علاقاتها التعاونية مع الدول الأعضاء في اتحاد الدول المستقلة وتعزيز هذه العلاقات ، فقد شرعت أيضا في إقامة علاقات تقارب اقتصادي وسياسي مع أوروبا التي تتوجه بيلاروس نحو إقامة علاقات اقتصادية جديدة معها .

٤٧ - وأشار إلى أنه يتوجب على بيلاروس وهي في خطواتها الأولى نحو الاستقلال أن تجتاز هذه الخطوات في ظروف صعبة بوجه خاص نظرا لأن الضرورة التي توجب تفكيك البنيات الادارية السابقة تظهر في سياق العواقب المفجعة لأكبر كارثة نووية وقعت في أوقات السلم ، وهي حادث تشيرنوبيل . وإضافة إلى ذلك ، فإن الحالة الاقتصادية الداخلية والخارجية مازالت في تدهور متواصل . بحيث أن الناتج المحلي الاجمالي لبيلاروس الذي انخفض منذ سنتين بمعدل ٣ في المائة قد سجل انخفاضا نسبته ١٣ في المائة خلال الشهور الثمانية الماضية . وارتفعت أسعار المعيشة بنسبة أربعة أو خمسة أضعاف . كما أن تكلفة مصادر الطاقة والموارد المعدنية الاخرى ، التي ما فتئت بيلاروس تستوردها من روسيا ومن الدول الاخرى الأعضاء في اتحاد الدول المستقلة ، مستمرة في التزايد أيضا . وقال إن بيلاروس تتحمل بكل مشقة العواقب السلبية لانهيار العلاقات الاقتصادية ليس فقط داخل الاتحاد السوفياتي السابق بل وكذلك في نطاق مجلس التعاضد الاقتصادي .

(السيد بيرافكين ، بيلاروس)

٤٨ - وأضاف قائلا إن الإمكانيات الخارقة التي تفتحت بانتهاء الحرب الباردة والتنافس العقائدي ، لم تستثمر استثمارا كاملا . ويفسر ذلك ، بكل تأكيد ، بالكساد السائد في الاقتصاد العالمي . فمنطق النظام العالمي الجديد المترابط والذي يتمم بعضه بعضا يفرض أن هناك حاجة عاجلة تزداد باطراد لأن يبادر المجتمع الدولي إلى تقديم الدعم بفعالية للدول التي تمر بمراحل انتقالية باتجاه بنيات اقتصادية واجتماعية جديدة . وبذلك يستطيع المجتمع الدولي أن يعجل خطى عملية الانتقال وأن يحد من العواقب الاجتماعية والاقتصادية والبيئية .

٤٩ - وأوضح أن بيلاروس ، الدولة المستقلة الجديدة ، بحاجة إلى قدر كبير من دعم المجتمع الدولي في وقت تكافح فيه عمليا لوحدها عواقب كارثة تشيرنوبيل . ويكفي القول بأن هذه الكارثة قد امتصت في السنوات الأخيرة قرابة ٢٥ في المائة من ميزانية الدولة . فالواجب يقتضي الحفاظ على تراث الأمة من العوامل الوراثية وخلق بيئة مضمونة للأجيال المقبلة . فمنذ ثلاث سنوات ، عمدت تقريبا جميع الأجهزة والبرامج والوكالات المتخصصة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة إلى اتخاذ مجموعة قرارات تناولت التعاون الدولي في مكافحة آثار كارثة تشيرنوبيل وأن عددا من هذه الهيئات قد بدأت بتنفيذ القرارات وهي : منظمة الصحة العالمية ، ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) ، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ، واللجنة الاقتصادية لأوروبا ، وصندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) . ولا بد أيضا ، في هذا الصدد ، من ذكر المنظمات غير الحكومية ، والأفراد وحكومات مختلف البلدان . ومع ذلك ، فلا يمكن إلا أن نلاحظ ، بكل مرارة ، ما حدث خلال السنوات المنصرمة من تباطؤ في تنفيذ أنشطة هيئات الأمم المتحدة في هذا الميدان . وأوضح أن تنفيذ مختلف مشاريع خطة التعاون المتضافرة لا يزال في مرحلة الدراسات الأولية . كذلك فإن التنسيق الداخلي ضمن الأمم المتحدة غير كاف وأن أحد الأسباب الرئيسية لذلك يتمثل في وضع عقبات لا مبرر لها بتاتا في طريق إنشاء جهاز مختص بهذه العملية داخل الأمانة العامة .

٥٠ - واستطرد قائلا إنه يبدو من الواضح أنه ليس بوسع دولة ما القضاء على العجز في ميزانيتها في وقت تنفق فيه عشرات الألوف من الروبلات على عملية مكافحة آثار هذه المأساة الوطنية . وهنا يتعين على بيلاروس أن تتصدى إلى مهمة مزدوجة هي : إزالة آثار كارثة تشيرنوبيل وإنشاء اقتصاد جديد يرتكز على السوق في هذه الدولة الفتية

(السيد بيرافكين ، بيلاروس)

الديمقراطية . فقد صادق البرلمان على عدة قوانين تشكل الاساس التشريعي للاقتصاد الجديد وللتنظيم الجديد للمجتمع وتقوم الحكومة باتخاذ شتى التدابير لإعمال هذه القوانين والخروج من الازمة الاقتصادية ، وذلك بفضل المساعدة التي يقدمها المجتمع الدولي . وأوضح أن بيلاروس تشترك الآن في عملية بدأت في كانون الثاني/يناير في واشنطن . وفي أعقاب المقررات التي اتخذت في شباط/فبراير وفي أيار/مايو ، أصبحت بيلاروس تستفيد من المساعدة التقنية التي يقدمها برنامج الامم المتحدة الانمائي . وفي تموز/يوليه ، تم قبول بيلاروس في صندوق النقد الدولي وفي البنك الدولي للإنشاء والتعمير . كذلك تم الاتفاق على تنفيذ عملية تعاون على الصعيد الاوروبي . ويترتب الآن على حكومة بيلاروس تنسيق هذه المجالات من التعاون الدولي وهي تعلق أكبر قدر من الاهمية على الوجود "المادي" للمنظمات الدولية ومنها منظمة الامم المتحدة ، على أرض بيلاروس . وبفضل العمل الخارق الذي اضطلع به الامين العام ومدير برنامج الامم المتحدة الانمائي ، فسوف يتم افتتاح مكتب مشترك بين الامم المتحدة وبرنامج الامم المتحدة الانمائي في مينسك . وبصورة متوازية ، تبذل بيلاروس قصارى جهودها حاليا للخروج من هذه الازمة الاقتصادية ولزيادة إمكانياتها لتقديم المعونة للبلدان النامية سواء على أساس ثنائي أو في إطار الامم المتحدة . ولذا فمن المفيد إنشاء صندوق خاص لتمويل برنامج مساعدة لبيلاروس في إطار تعاونها مع برنامج الامم المتحدة الانمائي .

٥١ - وترى بيلاروس أن الامكانيات التي تقدمها الامم المتحدة في مجال التعاون من أجل التنمية من الممكن توسيع نطاقها إلى حد بعيد للغاية عبر تنفيذ المبادئ المعلن عنها في الإعلان الذي اعتمدته الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الثامنة عشرة ، في الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الرابع ، ومقررات مؤتمر ريو المعني بالبيئة والتنمية ، ومقررات الدورة الثامنة لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية الذي عقد في كارتاخينا . وإن التوافق العام في الآراء الذي تم التوصل إليه في ريو يؤدي فعلا إلى خلق إمكانيات تعاون متعدد الاطراف في ميدان حماية البيئة ، بيد أن هذه كلها مجرد إمكانيات . ولهذا يتعين تزويد اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة وهيئاتها الفرعية بالوسائل المؤسسية اللازمة لتحقيق تعاون متعدد الاطراف يستجيب لاحتياجات جميع الدول .

(السيد بيرافكين ، بيلاروس)

٥٢ - واستطرد قائلا إن بيلاروس ترى أنه بوسع القطاع الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة ولا سيما المجلس الاقتصادي والاجتماعي الاسهام في حفظ السلم والأمن على نطاق واسع . وإنه من الأهمية بمكان تعزيز إمكانيات الإنذار المبكر والوقاية من الظواهر ذات الآثار السلبية على الحياة الاقتصادية والاجتماعية للبلدان ، والمناطق والعالم بأسره . وفي هذا السياق يحرص الوفد البيلوروسي على التأكيد على أهمية الاقتراح الذي صاغه الأمين العام في تقريره عن الدبلوماسية الوقائية ، والذي يرمي إلى أن يقوم مجلس اقتصادي واجتماعي ذي بنية أساسية جديدة ذات حيوية ، بتقديم تقارير إلى مجلس الأمن طبقا للمادة ٦٥ من ميثاق الأمم المتحدة ، عن الحالات الجديدة في المجال الاقتصادي والاجتماعي التي يخشى ، أن تعرض السلم والأمن الدوليين للخطر في حالة عدم اتخاذ الاجراءات اللازمة لمعالجتها . وقال إن الاحداث المفجعة قد أصبحت كثيرة لسوء الطالع ومتواترة ، وإن الأجهزة الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة لا يمكن أن تظل بمعزل عنها في وقت تتعرض فيه الأجيال الحالية والمقبلة للتهديد بحروب ، إن لم تكن عالمية أو نووية حرارية ، فستكون على الاقل دامية تحول دون الايمان بحكمة الانسان وبالقيم السامية التي يتسم بها بنو البشر .

٥٣ - السيد الهاجري (الإمارات العربية المتحدة) : قال إن نهاية الحرب الباردة سمحت للمجتمع الدولي بأن يزيد من اهتمامه بالقضايا المتعلقة بالتنمية والتعاون الاقتصادي في العالم لتسخير المزيد من الموارد والطاقات للاستفادة منها في معالجة المشاكل الاقتصادية في البلدان النامية ، وقد حانت بذلك فرصة سانحة اقتربنا فيها من تحقيق توافق الآراء الدولي حول قضايا التنمية بعد أن تجاوزنا عهدا كانت الأولوية فيه للاعتبارات السياسية التي تنطلق من عقائد متنافرة . فقد حانت ، الآن ، الفرصة لجعل الجوانب الاقتصادية في العلاقات الدولية مصدرا للتأثير الإيجابي على مستقبل التطورات السياسية ، ويتوجب على الأمم المتحدة أن تضطلع بهذا الدور مؤكدة على أن السلم والتنمية والعدالة هي أهداف متكاملة لا تنفصم عراها حسبما أكدت ذلك الدورة الأخيرة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي .

٥٤ - وأوضح أن العقد الأخير للقرن العشرين قد شهد تطورات ومتغيرات دولية سريعة انعكست في العديد من التناقضات ومثال ذلك التقدم العلمي والتقني المعاصر الذي حُرم من جني ثماره مئات الملايين من البشر في كرتنا الأرضية . وفي الوقت ذاته ما زالت الدول النامية تواجه مناخا اقتصاديا يحد من تطلعاتها التنموية ، بسبب عبء

(السيد الهاجري ، الإمارات العربية المتحدة)

الديون الذي أدى إلى حدوث انسياب عكسي للموارد ، وغلق الأسواق الصناعية بمختلف وسائل الحمائية في وجه صادرات البلدان النامية من السلع الأساسية والسلع المصنعة علاوة على العقبات الموضوعة في طريق نقل التكنولوجيا مع غياب الاستثمارات الأجنبية فيها بشروط مناسبة . وقد شهد عدد كبير من البلدان النامية تدهورا لأوضاعها الاقتصادية والاجتماعية بكل ما ينطوي عليه ذلك من آثار سلبية على الاقتصاد العالمي وعلى الاستقرار والأمن والسلم .

٥٥ - وذكر أيضا أن ضرورات إزالة الازدواجية القائمة بين مهام الوكالات والبرامج المكلفة بالأنشطة التنفيذية من أجل التنمية قد حتمت إعادة النظر في آليات الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي . وأعلن أن الإمارات العربية المتحدة ترحب بما ورد في تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة بشأن توجيه الخطوات القادمة في مجال إعادة تنظيم هياكل الأمانة العامة للأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي نحو دعم مجالات البحوث وتحليل السياسات والأنشطة التنفيذية والمساعدات الانسانية . وقال إن تعزيز دور المنظومة في مجال التعاون الدولي من أجل التنمية يجب إن يكون الأساس لعملية إعادة هيكلة الأمم المتحدة ، وأن تستند على المبادئ الجوهرية التي حددها الميثاق ، والتي تراعي عالمية الأمم المتحدة والمساواة بين الدول عند اتخاذ القرارات وعدم التدخل في الشؤون الداخلية . ويجب ، علاوة على ذلك ، أن يظل التمثيل في المجالس التنفيذية لمختلف الأجهزة قائما على الأسس الجغرافية .

٥٦ - وتحدث السيد الهاجري بعد ذلك عن البيئة والتنمية فقال إن آفاق التعاون الاقتصادي الدولي امتدت إلى أبعاد جديدة بظهور قضية البيئة والتنمية ، وأن مؤتمر ريو دي جانيرو قد ساعد في توعية العالم بالحاجة إلى عملية تنمية لا تعرض الأجيال القادمة للخطر ، ووجّه الالتزام السياسي بهذه القضية إلى أرفع المستويات ووضع مسؤولية التنمية المستدامة في صميم جدول الأعمال الدولي على نحو ما ورد في تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة . ولما كان على الدورة الحالية للجمعية العامة أن تضع الإطار المؤسسي لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ، فإنه من الضروري التأكيد على أهمية التمثيل الجغرافي والموضوعي لجميع الدول في كل الترتيبات المستقبلية وخاصة في اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة وأمانتها .

(السيد الهاجري ، الإمارات العربية المتحدة)

٥٧ - أما فيما يتصل بالمفاوضات الجارية في دورة أوروغواي فأعرب عن أمله في أن تتكلل هذه الجهود بالنجاح . وأوضح أن التوصل إلى قواعد تجارية موحدة سيؤدي إلى سيادة نظام تجاري دولي منصف يضمن المنافسة ويشجع على فتح الأسواق ويضع حدا لتهميش البلدان النامية في الاقتصاد العالمي . وأعرب عن ترحيبه بنتائج الدورة الثامنة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، ولاسيما إعلان كارتاخينا الذي تضمن مبادئ المشاركة الجديدة في عملية التنمية بين جميع دول العالم وعلى مختلف مراحل تطورها . وأكد السيد الهاجري على أهمية التعاون بين دول الجنوب باعتباره منطلقا أساسيا لاندماجها في التجارة الدولية ويمكنها من تحقيق أفضل الشروط لمنتجاتها من السلع الأساسية ويسهل استئناف الحوار بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب الذي لا يمكن بدونه الوصول إلى توافق دولي في الآراء فيما يتصل بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في العالم .

٥٨ - وختم السيد الهاجري بيانه قائلا إنه بالرغم من أن دولة الإمارات العربية المتحدة هي من الدول النامية الصغيرة ، فقد عملت على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال الاهتمام ببناء هياكلها الأساسية ومؤسساتها وتنمية مواردها البشرية ، ومع كل هذه الانجازات التي حققتها ، فقد تحملت مسؤولياتها في شؤون التعاون الاقتصادي الدولي بتقديم المساعدات إلى العديد من البلدان النامية ، ولاسيما أقل البلدان نموا في افريقيا وآسيا ، ولمساعدتها في تنفيذ مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتقديم المساعدات الانسانية في حالات الكوارث والحالات الطارئة . ولا بد ، أخيرا من التأكيد على ضرورة دفع مسيرة التعاون الاقتصادي الدولي إلى آفاق أرحب وذلك بإزالة العقبات العديدة التي تعترض مسيرة التنمية والتقدم في جميع الدول النامية .

٥٩ - السيد لوندوالي (زائير) : قال إن اللجنة الثانية بدأت أعمالها في وقت حدثت فيه تغييرات جوهرية في العلاقات الدولية أدت إلى ظهور احتمالات جديدة ، ولكنها أثارت أيضا المخاوف الناجمة بوجه خاص عن حالة عدم استقرار القطاع العسكري ، وضخامة الديون المترتبة على العالم الثالث ، والتدهور المتواصل لمعدلات التبادل ، والمجاعة ، وتقلص المساعدة الإنمائية ، والبطالة ، وإخفاق مفاوضات أوروغواي وتدهور البيئة .

(السيد لوندوالي ، زائير)

٦٠ - وذكر أنه في مواجهة الانقسام الذي لم يسبق له مثيل بين السياسات وبين الحقيقة الاقتصادية ، ينبغي للمجتمع الدولي أن يتعاون تعاونا فعالا لتعزيز نمو البلدان النامية وتخفيف ديونها .

٦١ - وأشار إلى أن افريقيا التي ستاوي خُمس سكان العالم بحلول عام ٢٠٠٠ ، مسحوقة بديون تبلغ قرابة ٢٧٥ مليارا من الدولارات ، تمثل ٩٠ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي و ٢١ في المائة من عائدات صادراتها مقابل ١٩ في المائة لعام ١٩٩٠ . وأن الأموال التي تمتصها خدمات الدين تتجاوز ما تتلقاه البلدان الافريقية في صورة قروض جديدة . ومهما قيل في هذا الصدد ، فلا تزال البلدان الفقيرة تعمل على مضاعفة ثروة أغنى البلدان على هذا الكوكب ، ولذلك فإن زائير تشك في إمكانية بقاء الترتيبات المتعلقة بالدين الذي ما فتئت المعاناة منه في تعاظم ، فضلا عن الكساد وعدم الاستقرار السياسي في افريقيا آخذين بالتفاقم من جراء الحواجز الجمركية التي وضعتها البلدان المتقدمة النمو ، وبسبب ارتفاع معدلات أسعار الفائدة وتردد المصارف في تقديم القروض . ولا يمكن التوصل إلى تسوية دائمة لأزمة الديون إلا بإنشاء لجنة استشارية تناط بها مهمة معالجة شؤون الديون والتنمية تحت إشراف الأمين العام . وأعلن أن زائير تؤيد الجهود المبذولة من أجل عقد اتفاقات دولية تهدف إلى تثبيت أسعار السلع الأساسية وتحقيق التكامل الاقتصادي . ولذلك وقع بلده في حزيران/يونيه ١٩٩١ معاهدة الجماعة الاقتصادية الافريقية التي تهدف إلى توثيق عرى التعاون بين المناطق الافريقية في وقت تظهر فيه أقطاب تجارية جديدة كبيرة في أوروبا وفي أمريكا الشمالية . واستطرد قائلا إنه لا بد من تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل إنعاش الاقتصادات الافريقية واتباع توصيات اللجنة الاقتصادية لافريقيا الهادفة إلى صياغة استراتيجية إنمائية جديدة للتسعينات تتيح المجال لتحقيق الفائدة لافريقيا بأسرها وبالتالي للإنسانية جمعاء . وقال إن هذا هو السبب الذي يدفع زائير إلى تأييد الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي بشأن تمويل التنمية .

٦٢ - وأعلن أيضا أن زائير تؤيد التدابير التي وضعت في مؤتمر ريو لصالح البلدان التي تعمل على حماية أحراجها وتدعو المجتمع الدولي إلى تخصيص موارد إضافية لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ والاتفاقيات والترتيبات المتصلة به .

(السيد لوندوالي ، زائير)

٦٣ - وأوضح أن زائير تمر في الوقت الحاضر بأزمة اقتصادية عميقة متعددة القطاعات لسبب يعود بصفة أساسية إلى وجود إدارة بيئية ازداد تفاقمها من جراء الفتن وأعمال النهب . وقال إن الاقتصاد الزائيري قد تراجع في عام ١٩٩١ بنسبة ٧,٢ في المائة وبلغت نسبة التضخم ٥٠٠ ٤ في المائة . كما أن أجهزة الانتاج تشهد حالة من الفوضى الكاملة وأصبح الدين الخارجي ساحقا . ولذا فإن زائير تناشد المجتمع الدولي المبادرة بمدها بالمساعدة لإنجاح مرحلة تحولها الاقتصادي التي تمر بها . وأعرب عن أمله في أن تدرك البلدان الفنية مدى الجهود التي تبذلها زائير وافريقيا والعالم الثالث من أجل إقامة نظام ديمقراطي وإعادة تشكيل هياكلها الاقتصادية وأن تفهم هذه البلدان بأن من واجبها تعزيز تعاونها مع افريقيا والعالم الثالث . وقال إن للأمم المتحدة دورا حاسما في وضع صياغة جديدة لنظام اقتصادي جديد ، والعمل ، بصفة خاصة لتنمية العالم الثالث ، وأعرب في ختام بيانه عن أمله في أن تراعي الأمم المتحدة احتياجات البلدان التي تعتبر ما تتلقاه من المساعدة التي توفرها لها المنظمة وتلك التي توفرها الوكالات المتخصصة مفيدة بوجه خاص .

٦٤ - السيد فيلشيز (نيكاراغوا) : قال إنه يؤيد البيانات التي تم الإدلاء بها بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ ومجموعة ريو . وأن الجهود التي تبذلها البلدان النامية لإنعاش عملية نموها تتعثر الآن بسبب غلق الأسواق وقلة رؤوس الأموال وضعف الاستثمارات الأجنبية وعبء الدين والقيود التي تعرقل نقل التكنولوجيا . وذكر أن المنازعات المسلحة والكوارث الطبيعية قد زادت من حدة تفاقم الحالة . وأن التخلف والفقر سببان رئيسيان للمنازعات التي تهدد السلم والأمن الدوليين . لأنه لا يوجد سلام بدون وجود تنمية والعكس صحيح أي لا يمكن تحقيق التنمية دون تحقيق السلم .

٦٥ - وأضاف قائلا إن نيكاراغوا بعد أن شهدت نزاعا طويلا سياسيا وعسكريا والعديد من الكوارث الطبيعية فإنها بحاجة أكثر منها في أي وقت مضى إلى الحصول على مساعدات إنسانية وتقنية ومالية . وقد لمس البنك الدولي هذه الظروف الصعبة التي تمر بها نيكاراغوا في الوقت الحاضر ، مما ساعدها على الحصول بصورة مؤقتة على مساعدات مؤسسة إنمائية دولية كما أن برنامج الأمم المتحدة الانمائي قد خص بلده بنفس المعاملة التي يوليها لأقل البلدان نموا رغم أن نيكاراغوا لا تعتبر رسميا من فئة هذه البلدان . وأعرب عن أمل وفد نيكاراغوا في أن يراعي المجتمع الدولي هذه الظروف

(السيد فيلشيز ، نيكاراغوا)

كما ينبغي . وقال إن وفده سوف يقدم في اللحظة المناسبة مقترحات من أجل الحصول بصفة عاجلة على دعم هيئات الامم المتحدة الهادف إلى إعادة البناء الاقتصادي والاجتماعي لبلاده .

٦٦ - ويرى وفد نيكاراغوا في هذا الصدد أن من الاهمية بمكان إعادة تشكيل هيكل الميدانيين الاقتصادي والاجتماعي الجاري العمل به حاليا ، شريطة أن تتحقق الاهداف المبتغاة بصورة واقعية . وقال إن وفده يساند المقترحات التي قدمها الامين العام بشأن إتاحة المجال لإقامة تنسيق أفضل بين شتى الهيئات . كما أن وفده يرحب بالاقتراحات التي قدمتها إدارتا برنامج الامم المتحدة الانمائي ومنظمة الامم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) .

٦٧ - وأشار إلى أن إنعاش المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، الذي يهدف إلى تلافي أي استخدام مزدوج وإلى تحقيق أهداف التعاون بين بلدان الشمال والجنوب ، من شأنه أن يسمح بتنفيذ الجوانب الرئيسية للاقتراح المنقح الذي طرحته البلدان الشمالية وبضمان تحقيق تنسيق أفضل بين المجلس والمؤسسات التي أسفرت عنها اتفاقات بريتون وودز . وعند ذلك سنكون قادرين على توجيه الاموال التي يتم الحصول عليها بوصفها مساعدة رسمية من أجل التنمية ، توجيها أفضل نحو الانشطة ذات الاولوية .

٦٨ - السيد سوه (جمهورية كوريا) : قال إن السنة المنصرمة قد اتسمت ، في آن واحد ، بوجود عناصر إيجابية في ميدان التعاون السياسي وباستمرار كساد الاقتصاد العالمي الناجم عن فقدان التعاون الاقتصادي . وفي الواقع ، للمرة الاولى منذ اندلاع الحرب العالمية الثانية انخفض حجم الانتاج العالمي ، وتلاشت الزيادة الطفيفة في الناتج المحلي الاجمالي للبلدان المتقدمة النمو بسبب تدهور اقتصادات بلدان أوروبا الشرقية وبلدان الاتحاد السوفياتي السابق . وقد عانت البلدان النامية من ذلك معاناة جلية . وإذا كان ناتجها المحلي الاجمالي ازداد على الصعيد العالمي بنسبة ٢,٣ في المائة عام ١٩٩١ ، فإن هذا النمو لم يكن متوازنا على الصعيد الجغرافي . فبينما كان النمو قويا في بلدان شرق وجنوب شرقي آسيا ، فقد ظل الدخل بحسب الفرد ثابتا عمليا في بلدان افريقيا ولعل الاخطر من ذلك ، هو أن نصف البلدان النامية تقريبا شهدت انخفاضا في الانتاج بحسب الفرد أو ركودا في عام ١٩٩١ . ولم يسجل على الاطلاق حدوث ركود اقتصادي بهذه النسب العالمية منذ تأسيس منظمة الامم المتحدة .

(السيد سوه ، جمهورية كوريا)

وتفسر أسباب ضعف النمو الاقتصادي العالمي جزئيا بفقدان الرغبة في الالتزام بتحقيق عملية تحرير الاسواق ونقل التكنولوجيا ، وبذلك غدت البلدان النامية تعاني في وقت واحد من ضآلة أسعار سلعها الاساسية ومن ضعف المساعدات الخارجية .

٦٩ - وأشار السيد سوه أنه من ناحية أخرى ، أصبح من المسلم به أن التهديدات غير العسكرية للامن الدولي تشكل عقبة كاداء في طريق السلم والاستقرار في المستقبل . وبات من الامور المقبولة اليوم أن وجود شراكة عالمية بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة في العالم هو السبيل الوحيد لتفادي الازمات التي من الممكن أن تسفر عنها حالة الفقر العام . ونظرا للحالة الراهنة التي يتسم بها حوار بلدان الشمال والجنوب ، فإن هذا الوضع لم يسفر حتى الآن عن أي تحسين في العلاقات بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية . فقد غدا من السهل جدا أن يتجاهل الناس أن تنمية المبادلات التجارية والمالية تساعد على تحقيق الرفاهية بالنسبة لبلدان الشمال وبلدان الجنوب على حد سواء .

٧٠ - وقال فيما يتعلق بمفاوضات أوروغواي ، التي تمر الآن في مأزق ، فإنها تتطلب وجود الارادة السياسية لقبول تسوية نظرا لان جميع الشعوب ستستفيد في نهاية المطاف ، من وجود أسواق مفتوحة . وقال إن جمهورية كوريا ستبذل جهودا نشطة من أجل إنجاح المفاوضات الجارية وإيصالها إلى نتائج متوازنة ومستكملة . وفي هذا السياق فإن مضاعفة الترتيبات التجارية الإقليمية هي ، في آن واحد ، مشجعة ومدعاة إلى القلق . وفي الحقيقة ، ما دامت المبادلات التجارية تتغلب على التيارات الملتوية التي تمارسها بلدان أخرى ، فإن التكتلات الإقليمية سوف تسهم في تحقيق النمو العام . وينبغي مع ذلك تجنب اللجوء إلى الحمائية المغرية ، ويتعين بوجه خاص إعمال قرار الجمعية العامة ١٤٥/٤٦ . ونرى ، في هذا السياق ، أن البلدان النامية قد بذلت جهودا كثيرة لتحرير المبادلات على نحو ما أشار إليه الامين العام لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية . وقال إنه ينبغي ، في الحقيقة ، أن نرحب بالتغييرات التي أدخلتها بعض الحكومات في أمريكا اللاتينية وفي جنوب شرقي آسيا وفي افريقيا على سياساتها الانمائية . وبالمثل فإنه يتعين أن تواصل البلدان النامية مبادراتها لاجتذاب رؤوس الاموال الاجنبية .

(السيد سوه ، جمهورية كوريا)

٧١ - وأضاف قائلا إن مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية قد ألقى الضوء ، أخيرا ، على مشكلتين مترابطتين تحظيان بأهمية عالمية . بيد أن المؤتمر في الوقت الذي أوضح فيه الصلة القائمة بين حماية البيئة والتنمية ، كشف أيضا عن وجود اختلافات في التطلعات المستقبلية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية . فمن الآن وحتى عام ٢٠٣٠ ، سيزداد عدد السكان في العالم بنسبة ٣,٧ مليارات نسمة : ويتعين في غضون ذلك أن يتضاعف الانتاج الغذائي في البلدان النامية ، أما الانتاج الصناعي واستخدام الطاقة فسيزداد إلى خمسة أضعافه . وهكذا فإن البلدان المتقدمة والبلدان النامية ، على السواء ، تتحمل مسؤولياتها في هذا الصدد ، وعليها التسليم بضرورة التدخل العاجل . وتعتبر مسألة التكلفة عنصرا أساسيا في هذا المجال . ومن البديهي أنه ينبغي للبلدان ذات الدخول المرتفعة أن تضطلع بدور جوهري في هذا الصدد عن طريق توفير الوسائل التقنية والمالية اللازمة من أجل حماية البيئة . ومع ذلك ، فكما يحدث في حالات المبادلات التجارية ، فإن العالم بأكمله سوف يستفيد من ذلك . كذلك يترتب على البلدان النامية ، أن تتوجه إلى مواردها الخاصة بها بغية تنفيذ سياسة إنمائية تراعي حماية البيئة . ومن الضرورة الأساسية بمكان ، الحرص على تجنب أي تعارض بين تدابير الحماية البيئية وتدابير النمو الاقتصادي . ولا ينبغي لأية مدونة سلوك تتعلق بالبيئة موضوعة في الخارج أن تفرض أية أعباء مالية مفرطة على البلدان النامية ، كذلك يترتب على البلدان المصنعة حديثا أن تكون مزودة بالسبل الكفيلة بإنجاز إمكاناتها الصناعية .

٧٢ - ولن يكون للأمم المتحدة تأثير أساسي على المنتجات الاقتصادية والأحوال الاجتماعية للفترة المقبلة ما لم تتوافر لدى الدول الأعضاء إرادة الشروع في إصلاح المنظومة . وحتى هذه اللحظة فإن التباطؤ في إنجاز الإصلاحات مخيب للآمال . فلم يسجل في هذا المضمار أي تقدم بارز في توزيع الأعباء بين الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي . وما زالت ولايات هاتين الهيئتين مضطربة ومبهمة . وينبغي أن نأمل بإمكانية التوصل إلى حل عملي ، في هذا المضمار ، في الدورة الجارية حاليا . فالأزمات الكبيرة التي شهدتها الانسانية في الماضي قد برهنت على أن الجمعية العامة لا يمكنها بعد الآن إضاعة الوقت في مناقشات عقيمة بشأن مجموعة كبيرة من المسائل . بل ينبغي توخي الأخذ بطرق عملية ترمي إلى تبسيط جدول أعمال اللجنة الثانية .

(السيد سوه ، جمهورية كوريا)

٧٣ - أما فيما يتصل بالأنشطة التنفيذية من أجل التنمية ، فأوضح السيد سوه أنه يجدر توجيه اهتمام أكبر لمسألة فقدان التنسيق بين الهيئات الفرعية والوكالات المتخصصة . إذ لا يكفي مجرد زيادة الموارد وعدد الموظفين .

٧٤ - وأعلن في ختام بيانه أن جمهورية كوريا ، تؤيد بدون تحفظ ، جهود منظمة الأمم المتحدة الهادفة إلى تعزيز دورها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي . ولتحقيق هذه الغاية ، فهي مستعدة لأن تتقاسم مع البلدان الأخرى النامية ، التجربة التي اكتسبتها خلال فترة تنميتها الاقتصادية الخاصة بها ، والعمل بصفة خاصة على نقل التكنولوجيات إلى هذه البلدان . وقال إن بلده مستعد أيضا في حدود إمكاناته لتقديم المساعدات الطارئة لضحايا الكوارث الطبيعية . وأعرب أخيرا عن أمله في أن تسفر مناقشات اللجنة الثانية عن إرادة في العمل في هذا الاتجاه من جانب البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء .

٧٥ - السيد أوكوبي (نيجيريا) : قال إنه ظهرت مؤشرات جديدة مفجعة أحيانا ، ألقت الضوء على العلاقة بين السلم والأمن ، وبين التقدم الاقتصادي وحقوق الانسان . وإن اليأس الاقتصادي والاجتماعي ووجود الظلم الاجتماعي هما من الأسباب الرئيسية للمنازعات . وإن زوال الحقائق العقائدية ومناطق النفوذ يجبر جميع البلدان على العمل الجماعي لخلق ظروف تنمية صالحة وتلبية المتطلبات الديمقراطية . وبالتوازي ، استمر تزايد التباينات داخل البلدان وفيما بينها . وظلت الحالة الاقتصادية الدولية معاكسة للبلدان النامية التي تزايد حرمانها أكثر فأكثر من الوصول إلى الأسواق ، ومن موارد الاستثمارات الأجنبية ، وبقيت مكبلة بالديون وغير قادرة على اقتناء التكنولوجيات التي هي بحاجة إليها فضلا عن معاناتها من ظلم النظام المالي والتجاري العالمي . وقال إن بداية عقد التسعينات كانت سيئة بالنسبة للبلدان النامية التي شهدت هبوطا لم يسبق له مثيل في دخولها وهي غير متفائلة من الاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة . وكان لابد للنمو في البلدان الصناعية من أن يكون مساره أشد تباطؤا في التسعينات بالمقارنة بما كان عليه في الثمانينات ، الأمر الذي من شأنه أن يكبح جماح توسع الأسواق بسبب الترابط الاقتصادي العالمي . ويمكن التساؤل في هذه الحالة كيف تتمكن البلدان العديدة التي شيدت تنميتها الاقتصادية على أساس الصادرات من تطبيق استراتيجياتها إذا توقفت الأسواق العالمية والاستثمارات والدخول عن تحقيق أي نمو ، وإذا لم تحصل البلدان الصناعية على أفضل

(السيد أوكوبي ، نيجيريا)

النتائج ، وإذا بقيت معدلات الفائدة الحقيقية على الاجل الطويل مرتفعة . لذلك ينبغي في هذه الحالة أن تعمل مجموعة الدول السبع على زيادة تكييف تدابيرها التنسيقية بحسب احتياجات الاقتصاد العالمي . فعقد التنمية الانمائي الرابع معرض لأن يصبح عديم الجدوى بالنسبة للبلدان النامية أسوة بالعقود السابقة . كذلك فإن عملية التحول الاقتصادي في أوروبا الشرقية وفي اتحاد الدول المستقلة ، ومشاكل افريقيا ، والمديونية ، وقلة الاستثمارات في معظم البلدان النامية تشكل كلها عقبات هائلة . كما أن خفض الإنفاق العسكري للدول الكبرى لم يسفر بعد عن أية حصيلة مرتقبة للسلم فضلا عن المخاوف الناجمة عن حالات التأخير التي تشهدها مفاوضات أوروغواي واحتمالات ظهور حمائية تحرم التنمية من المبادلات التجارية الدولية .

٧٦ - وواصل بيانه قائلا إن مؤتمر ريو قد أوضح أهمية التنمية ، ويجدر الآن تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وإعطاء اللجنة التي اقترح انشاؤها الصلاحيات والمرونة الضرورية . كذلك أظهر المؤتمر أن مسؤولية حل المشاكل الايكولوجية التي تعترض كوكبنا تقع بصفة رئيسية على كاهل البلدان الصناعية . وأن البلدان الصناعية حين تضع التقنيات والوسائل المالية التي تمتلكها تحت تصرف البلدان النامية ، تساعدها بذلك على حل مشاكلها الايكولوجية مع التعجيل بعملية تنميتها أيضا . وقال إن جدول أعمال القرن ٢١ يفتح المجال لاحتمالات جديدة للتنمية ، تتطلب إرادة سياسية ولكن أيضا الوسائل المالية الكافية ، كما تتطلب أن تقرر الحكومات تأمين تحقيق تنمية مستدامة في سياق وطني أو إعطاء توجيهات واضحة ذات بعد عالمي لهيئات الأمم المتحدة ومساعدتها في المرحلة اللاحقة .

٧٧ - واستطرد قائلا إنه بالرغم من وجود بعض المفارقات التاريخية ، فإن نهاية الحرب الباردة أدت إلى فتح آفاق جديدة للتعاون الاقتصادي ، والاجتماعي ، والايكولوجي ولا سيما في الميدان التجاري . ولكن من المفارقات أيضا أن نشهد ، منذ ست سنوات ، إخفاق مفاوضات أوروغواي في التوصل حتى الآن إلى النتائج المرتقبة . فإخفاق هذه المفاوضات يوقف عملية نمو البلدان الصناعية وإدماج البلدان النامية في التجارة العالمية . ولذلك ينبغي أن تسري مبادئ التبادل الحر على القطاعين المشمولين بالحماية وهما قطاعا الزراعة والصيد اللذان استفادت منهما البلدان المتقدمة النمو استفادة كبيرة . وأضاف أن المشاكل المعلقة لا تتحمل تأخيرات أخرى لأن ذلك يعني القضاء على مفاوضات أوروغواي .

(السيد أوكوبي ، نيجيريا)

٧٨ - وأشار إلى أن افريقيا ما زالت تمثل العنصر الأضعف في المعادلة الاقتصادية الدولية . وقد لمست نيجيريا أن الحلول المقترحة لا تتضمن التنمية المستدامة . فالعائدات التقليدية للتكيف الهيكلي لم تعط ثمارها المؤملة . كما أن التفاوتات الاقتصادية الدولية تحول دون استفادة افريقيا من رؤوس أموالها الضئيلة . ولذا ينبغي تصنيع افريقيا . بيد أن ذلك يفترض لجوءها إلى استدانة تعرض بدورها الاقتصاد إلى الشلل . وعلى هذا يتعين التوجه إلى إدارة أفضل للموارد من الداخل لاستخلاص الوسائل اللازمة للنمو الاقتصادي للقارة . بيد أن مستلزمات الديمقراطية تتطلب في الوقت ذاته ، تدفقا ضخما لرؤوس الأموال المتأتية من البلدان الصناعية .

٧٩ - وأوضح أنه ينبغي لافريقيا بوجه خاص وللبلدان النامية بوجه عام ، المثقلة بمهام متعددة ، أن تتولى ، في الدرجة الأولى ، تنمية اقتصاداتها ، ولكي تحقق ذلك يترتب عليها ليس فقط العمل على حل مشاكلها الراهنة التي يخشى أن تستمر بل العمل أيضا على اعتماد استراتجية متكاملة . ولذلك ينبغي للحوار أن يحدد قبل كل شيء ما الذي يمكن عمله على الصعيد العالمي لتأمين تحقيق نمو متوازن ومتسارع ، بصفة خاصة في البلدان النامية ، ذلك لأن التدابير التي تتخذها البلدان الكبرى الصناعية من وقت إلى آخر لحل أزمات معينة لا تكفي لأغراض تسوية المشاكل العالمية المترابطة ترابطا وثيقا .

٨٠ - وفي معظم البلدان النامية ، تشكل أزمة الدين والفقر العنصرين الرئيسيين للمخاطر الاقتصادية والاجتماعية . ولذلك يترتب على المدينين والدائنين السعي ، الآن ، بصورة مجتمعة للحصول على حل قائم على أساس خفض الدين أو إلغائه . فالفقر مرتبط بصورة وثيقة بالمديونية وعلى الجميع في هذه الحالة خوض المعركة للقضاء على الفقر والعمل على تشجيع الأخذ بنظام اقتصادي دولي منصف يساعد على تحقيق تنمية مستدامة .

٨١ - وأعلن أنه ينبغي أن تتصدر الأمم المتحدة الجهود المبذولة في ميدان مكافحة المشاكل الراهنة التي يعاني منها كوكبنا . فالقرار ٤٥/٢٦٤ قد أكد من جديد ضرورة إعادة تشكيل الهياكل الأساسي وإنعاش المنظمة على نحو يسمح لها الوقوف على نحو أفضل في وجه التحديات التي يواجهها المجتمع الدولي . وقال إن الوفد النيجيري يرى أنه ينبغي لأية مناقشة تتعلق بالتعاون في ميدان التنمية أن ترتفع إلى مستوى الاقتصادات

(السيد أوكوبي ، نيجيريا)

الكلية على نحو ما أكده مرة أخرى رئيس مجموعة الـ ٧٧ . وأوضح السيد أوكوبي أنه لا يمكن لا للبلدان الصناعية ولا البلدان النامية البقاء بدون حراك أمام التهديدات التي تنوء تحت وطأتها عملية التنمية العالمية في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي . فالمصالح الحالية والمصالح في المستقبل بالنسبة للجميع مرتبطة بانتعاش الاقتصاد العالمي . كما أن زوال الصراعات العقائدية يتيح الفرصة لإعادة النظر في انتهاج استراتيجية عالمية لتعزيز النمو ، والاستثمارات المنتجة والتنمية . وخارج إطار الاستجابات الوطنية ، مازالت اختلالات الاقتصاد العالمي المستحكمة ، تتطلب جهدا واستراتيجية متضافرين وعلى صعيد عالم يحققان نموا مستداما ومتوازنا من شأنه أن يؤدي إلى القضاء على ضروب الظلم وعدم التساوي التي يتسم بها النظام النقدي والمالي العالمي فضلا عن الحلقة المفرغة للفقر والعنف .

٨٣ - وختم السيد أوكوبي بيانه قائلا إن عمليات التحول في مناطق عديدة من العالم ، تعمل على تعزيز احتمالات السلم ، وهي تبشر بالأمل ومن ثمة بالرفاهية . ولذلك يترتب على جميع البلدان أن تتحد للعمل على زيادة توسيع نطاقها وضمان تحقيق الرفاهية والبقاء اللذين بدونهما تفدو الديمقراطية ، التي طالما نودي بها ، مجرد كلمة جوفاء لا فائدة منها .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٠